حرائق الغابات وآثارها في سكَّان الرِّيف الجزائري ما بين 1860 – 1881 بلديَّة جوماب – (عزَّابة حاليًّا) أنموذجًا

خالد عبد النور بن أحسن*[1]، خميسة مدور*[2]

https://doi.org/10.35516/jjha.v19i2.2388

ملخص

أدركت إدارة الاحتلال الفرنسيَّة أهميَّة القطاع الغابي في الجزائر مع بداية الاحتلال، وهو ما دفعها إلى تنظيمه والسَّيطرة عليه خاصَّة في أعقاب جملة الحرائق التي مسَّت الإقليم الغابي بكثافة، منها تلك التي شهدتها البلديَّة المختلطة "جُوماب" خلال الفترة 1860–1881، وخلَّفت خسائر كبيرة أضرَّت كثيرًا بمصالح الإدارة الفرنسيَّة من جهة، وبالقبائل الجزائريَّة التي تعيش على الرَّعي وتعتمد بشكل أساسي على موارد الغابة في حياتها اليوميَّة من جهة أخرى. تهدف هذه الورقة البحثيَّة إلى تتبُّعِ سلسلة الحرائق التي شهدتها البلديَّة المختلطة "جُوماب " بدراسة أهمِّ مسبِّبَاتها وآثارِها على سكَّان المنطقة، لِكَشف سياسة إدارة الاحتلال الفرنسيَّة في التَّعامل مع مسألة الحرائق الغابيَّة في الجزائر عمومًا، وقد اختيرَت إحدى بلديات شمال الجزائر؛ بلديَّة جُوماب، لتكون نموذجًا لهذه الظَّاهرة التي سندرُسُها انطلاقا من المادة المصدريَّة الأرشيفيَّة المتوفِّرة ومنشورات الحكومة العامة في الجزائر.

الكلمات الدالة: حرائق الغابات، جوماب، آثار حرائق الغابات، أسباب حرائق الغابات، التَّشريعات الغابيَّة، الجزائر.

المقدِّمة:

تُعَدُّ الغابات مصدر عيشٍ أساسي للقبائلِ الغابيَّة في الجزائر خاصَّة خلال فترة الاحتلال؛ حيث مارس الجزائريُّون النَّشاطات التقليديَّة المرتبطة بها كالرَّعي والزِّراعة واستثمار الخشب في الحياة اليوميَّة، غير أن التَّشريعات الفرنسيَّة والتوسُّع الرَّأسمالي في الجزائر قد حرم الأهالي من حقِّ استثمارها بحجَّة حمياتها من الحرائق المتكرِّرة التي يتسبَّبُ فيها الجزائريُّون، وهو ما أثَّر بشكل مباشِر في الجزائريين ونمط عيشهم؛ لذا فإنَّ دراسة موضوع حرائق الغابات يساعد في فهم "السيَّاسة الأهليَّة" الفرنسيَّة، وفي معرفة التحوُّلات الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة التي طرأت على نمط حياة الأهالي في بلديَّة جوماب والجزائر ككُل خلال النِّصف الثَّاني من القرن 19.

وجَّهت إدارة الاحتلال اهتِمَامها نحو الغابات منذ السَّنوات الأولى للاحتلال باعتبارها مجالا حيويا، فأسَّست "مصلحة المياه

---

[1] طَالِب دوكتوراه في قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قالمة 8 ماي 1945، تخصص تاريخ الجزائر المعاصر/ أستاذ مؤقت بجامعة سكيكدة 20 أوث 1955 بالجزائر، وأستاذ دائم لمادة التاريخ والجغرافيا بمرحلة التعليم المتوسط.

[2] شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، أستاذة محاضرة قسم "أ" بقسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قالمة 8 ماي 1945، الجزائر.

*مخبر التاريخ للأبحاث والدراسات المغاربية، قالمة، الجزائر.

تاريخ الاستلام: 2024/2/23، تاريخ القبول: 2024/5/13.

©2025م عمادة البحث العلمي/الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

والغابات" [1] عام 1838 لإدارتها، ومع توسُّعِ الاحتلال وإدراك الفرنسيين لأهميَّة الموارد الغابيَّة الجزائريَّة زاد الاهتمام بهذا القطاع، فصدرت مجموعة من التَّشريعات الغابيَّة لتنظِيم استثمارها وحمايتها من الأخطار التي تهدِّدها وفي مقدِّمتها الحرائق، التي حُمِّل الجزائريُّون مسؤوليتها، حسب ادِّعاءات الإدارة الفرنسيَّة؛ إذ شهدت الجزائر عموما وبلديَّة جوماب خُصوصًا حرائق كبرى دمَّرت آلاف الهكتارات من المساحات الغابيَّة خاصَّة في الفترة الممتدة بين 1860–1881، وهو ما دفعنا إلى طرح الإشكال العام الآتي: ما أهمُّ الحرائق التي شهدتها بلديَّة جوماب خلال الفترة المذكورة؟ وهل يمكن اعتبار الأهالي العنصر الأساسي المتسبِّب في هذه الحرائق؟ وفيما تمثَّلت انعكاسات هذه الظَّاهرة على سكَّان البلديَّة المختلطة "جوماب"؟

لإحاطة جوانب الموضوع بالدِّراسة، سنُعرِّفُ أوَّلًا ببلديَّة جوماب إداريًّا وجُغْرافِيًا وديمغرافيًّا، مع وصف مواردها الغابيَّة، ليتمَّ بعدها حصر أبرز حرائق الغابات في جوماب، وتحليل أسبابها بالاعتماد على المصادر الفرنسيَّة وخاصَّة منشورات الحكومة العامَّة وبعض الوثائق الأرشيفيَّة، لنستنتج في الأخير انعكاسات الحرائق على الأهالي، وكيف دفعت بهم إدارة الاحتلال نحو الإفلاس الكامل.

1- التعريف ببلديَّة جوماب – Jemmapes:

1-1. جوماب إداريا:

يرجع أصلُ تسميتها إلى اسم قريَّة بلجيكيَّة انتصر فيها الضابط الفرنسي ديموريي (Dumouriez) [2]على الجيوش النمساويَّة في 1792 (Archive de la Wilaya de Constantine, Boite I-R)، تقع بلديَّة جوماب في دائرة "Arrondissement" فيليب فيل التابعة لمقاطعة قسنطينة (Fillias 1862: P. 228) وينقسم إقليمها إلى 3 بلديات؛ بلديَّة جوماب الكاملة الصلاحيَّات [3] وبلديَّة جوماب المختلطة، وبلديَّة قاستي الكاملة الصلاحيات.(Ben Mahouni 1882: 16)

---

[1] لإحكام السيطرة على الغابات الجزائريَّة تمَّ خلق مصلحة خاصَّة تحت إسم "مصلحة المياه والغابات Service Des Eaux et Forets في 24 يوليو 1838، وأوكلت مهمَّة تسييرها في البدايَّة لفيكتور رينو، بلغ عدد موظَّفِي المصلحة في 1840؛ 8 حراس ومترجم و25 عاملا.Agent Forestier ولتسيير إدارة الغابات تم تقسيم الجزائر إلى 3 محافظات غابيَّة هي: الجزائر وقسنطينة ووهران، وقُسِّمت كلٌّ محافظة إلى مُفتَّشِيات كالتالي: ضمت محافظة الجزائر 3 مفتشيات: البليدة وملیانة والجزائر، محافظة قسنطينة قسِّمت إلى 4 مفتشيات، هي: قسنطينة وفيليب فيل والقالة وبون، أما محافظة وهران فتشكلت من مفتشيات: وهران ومستغانم وسيدي بلعباس وتلمسان. انظر: (العربي 2023: 20–22).

[2] شارل فرونسوا ديموريي – DUMOURIEZ (Charles-François): وُلِد بفرنسا بمدينة كومبري يوم 25 جانفي 1739، كان والده مُفتِّش حرب Commissaire de Guerres، شارك ديموريي في أوَّل حملة عندما كان عمره 19 عاما كقائد لفرقة الفرسان في لواء "ايسكار Escars" كُلِّف بعديد المهام منها مهمَّة سريَّة في مدريد، رُقِّيَ على إثرها ووُجِّه للمشاركة في حرب كورسيكا، ثُمَّ أُرسل في مهمَّة أخرى إلى بولندا عام 1770، لِيتَّجِه بعدها لمساعدة غوستاف الثَّالث في حربه ضد النبلاء السويديين، وفي 1789، جاء إلى باريس وعمل مع لافاييت Lafayette وميرابو Mirabeau واعتنق بحذر مبادئ الثورة، إنضمَّ إلى الجاكوبين Jacobins في عام 1790، وحصل على منصب قيادي في فاندي Vendée في 1791، وتم تعيينه لواء lieutenant-général ووزيرا للعلاقات الخارجيَّة في عام 1792، وانضم إلى الجبهة الوطنيَّة ضد الهابسبورغ، شغل دورًا بارزًا في معركة جماب Jemmapes، وقاد القوات الفرنسيَّة في معركة فالمي Valmy، بعد ذلك استلم دوموريه قيادة الجيش الشَّمالي الفرنسي وحقق نجاحًا في معركة جمبيه في نوفمبر 1792 حيث هزم الجيش النمساوي، تلا ذلك انقلاب في باريس وتَوتُّر في العلاقات مع الحكومة والبرلمان، وفي مارس 1793 قرَّر دوموريه التَّخلِّي عن الجيش والابتعاد عن السَّاحة السِّياسيَّة ومع ذلك تم اتِّهامه بالخيانة، وتم الحكم عليه بالإعدام، فهرب إلى بلجيكا ثم إلى النمسا؛ حيث أقام حتى وفاته في عام 1823. انظر: (Mullié N.D.: pp. 468– 470)

[3] توجد في الجزائر ثلاثة أنواع من البلديات، هي:

البلديَّة الكاملة الصلاحيات: هي البلديَّة التي تُدار وفق نفس التنظيمات والقوانين المُطبَّقة على بلديات الميتروبول (فرنسا)، ويسيِّرُها مجلس

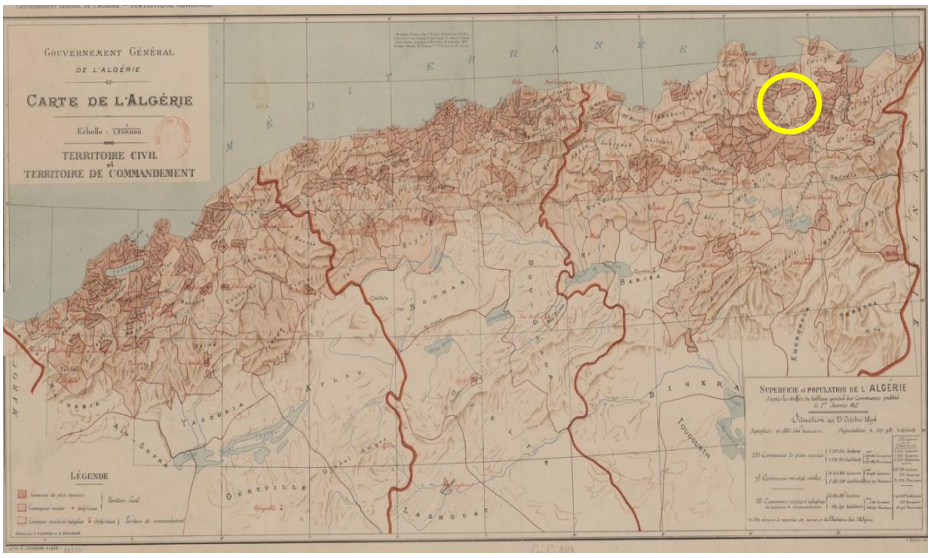

المصدر: Bibliothèque Nationale Française: www.Gallica.bnF.fr

أ- **بلديَّة جوماب الكاملة الصلاحيات:** اِسْتحدِثت جوماب بنصِّ أمريَّة 14 فبراير 1848 كمستعمرة فلاحيَّة، وجرى بِنَاؤها بدايَّة من 11 فبراير 1851، وفي 31 ديسمبر 1856 تم إصدار مرسوم إنشاء بلديَّة جوماب (Archive de la Wilaya de Constantine: Boite I-R). أنشِئَت البلديَّة على الحوضِ الخصيب لواد الفندق الذي ينبع من جبل تانقوت، على مساحة تُقدَّر بـِ 2850 هكتار، استوطنتها 120 عائلة أوروبيَّة حَصَلت على حِصصٍ بمساحة تقدر بـ 8 إلى 10 هكتارات لكلِّ عائلة عام 1851، سُيِّر الإقليم بين 1848 – 1856 عن طريق ضابط جيش برتبة: مدير مستعمرة " Directeur de Colonie " بصلاحيَّاتٍ إداريَّة وقضائيَّة، أخَذت أهميَّة جوماب تزداد تدريجيّا فأُلحِقت بها الأقسام – des Sections التاليَّة: أحمد بن علي وسيدي نصر وفليفلة، لكنَّ الأول والثَّاني لم يُؤَسَّسا فعلاً إلَّا في 1857 مع تخصيص إقليمٍ مساحته 3300 هكتار للملحقتين معًا، أما الثَّالث فأُعيد فصله عن جوماب وأُلحِقَ بمدينة فيليب فيل – Phillipe-Ville عام 1868، وفي مقابل ذلك تم إلحاق إقليم راس الما Ras El-Ma بقسم "أحمد بن علي Section d'Ahmed ben Ali". بموجب مرسوم صدر في 22 يونيو 1857، تم تحويل البلديَّة إلى إدارةٍ مدنيَّة Commissariat Civile، وفي 5 يوليو 1857 تم التَّثبيت الرَّسمي للهيئة البلديَّة التي تألَّفت من اثنا عشر عضوًا تم تعيينهم من قبل السلطة الإداريَّة(L'echo de Jemmapes 13/11/1884 : N.1)

تَبعدُ جُوماب عن فيليب فيل بنحو 32.5 كلم، وتقع على الطريق الرَّابِطِ بين عنابة وفيليب فيل والحروش (صالحي 2009: 33–34) وبحكم هذا الموقع صارت تجارة الحبوب والجُلود والتَّبغ وأخشاب البناء مزدهرة في جوماب (Guillon 1880: 400) بلغت مساحة البلديَّة الكاملة الصلاحيات – باحتساب مساحة كل ملحقاتها والـ1700 هكتار التي يملكها

بلدي منتخب.

البلديَّة المختلطة: هي المناطق التي يغلب فيها العنصر الأهلي، أو تلك التي بدأ الأوروبيون بناء مؤسَّساتهم بها، تُسيَّر من طرف إداري Administrateur معين من الحكومة.

البلديات الأهليَّة: تجمُّع من القبائل والدوَّاوير الأهليَّة التي لا يسكنها أو ينعدم فيها العنصر الأوروبي، تخضع هذه البلديات للسلطة العسكريَّة. انظر: (Anonyme 1903: Page d'explications nécessaires)

الأهالي نحو – 7.304 هكتار، وعلى الأراضي البلديَّة يوجد نحو 661 هكتارا من الغابات و332 هكتارا من المراعي (L'echo de Jemmapes 20/11/1884: N. 2) ، وهي مركز بلديَّة جوماب المختلطة (Anonyme 1903: 97).

ب– بلديَّة جوماب المختلطة:

اِستُحدثت بقرار الحاكم العام الصادر في 15 أكتوبر 1874 (L'echo de Jemmapes 27/11/1884 : N. 3)، وبنصّ مرسوم 29 ديسمبر 1884 تمَّ دَمجها مع بلديَّة العروش (الحروش حاليا)، على أن يكون مركز البلديَّة الجديدة في إقليم جوماب (gouvernement général de l'Algérie: GGA, Bulletin Officiel 1884: 623)، تشكَّلت البلديَّة المختلطة عند استحداثها من 3 قرى أوروبيَّة هي لاروبارتسو – La robertsau وجندل – Djendel وعين شرشار – Ain Cherchar، و11 دوَّارا عربيًا (L'echo de Jemmapes 27/11/1884: N. 3)، وهي كالتَّالي:

دواوير بلديَّة جوماب المختلطة

اسم الدوَّار	المساحة بالهكتار	الموقع
قرباس	3692	شمال جوماب
غجاتة redjatas	25461	شمال جوماب
عرب سكيكدة	6951	شمال جوماب
تانقوت	5555	غرب جوماب
بوطيب	3477	جنوب جوماب
أم النحل	9515	جنوب جوماب
غزالة	5465	جنوب جوماب
الغرار	11293	جنوب جوماب
مزيت	8998	جنوب جوماب
ولاد غرارة	11501	جنوب جوماب
مليلة	13081	شرق جوماب
المجموع	107949	/

المصدر: (L'echo de Jemmapes 27/11/1884: N. 3)

ج– البلديَّة الكاملة الصلاحيات قاستي Gastu: بلديَّة كامِلَة الصلاحيات تابعة لدائرة فيليب فيل، أُنشِئت عام 1868 [4] على مساحة 1150 هكتار (L'echo de Jemmapes 4/12/1884 : N. 4) في الطَّريق الرَّابطِ بين جوماب وقالمة، تبعد قاستي بـ 28 كلم عن جوماب، وبـ 34 كلم عن قالمة، تتميَّز بتربة خصبة تسودها زراعة الحبوب والتَّبغِ والقطن والكُروم، كما يَمتهِن سكَّانها تربيَّة الماشيَّة (Achille 1862: 220) كانت تتشكَّلُ أراضيها عام 1884 من: أرض القالة (Ard-El Kala) والقرصة (Guersa) (GGA, Tableau général des Communes 1884: 72)

[4] صَدر المرسوم يوم 10 ديسمبر 1868. انظر: (Accardo 1892: 182)

2-1. ديمغرافيَّة بلديَّة جُوماب:

بلغ تعداد سكَّان بلديَّة جوماب المختلطة 14.114 نسمة عام 1884، ثم ارتفع إلى نحو 26.799 أهلي و 440 أوروبي عام 1892 (Archive de la Wilaya de Constantine: Boite I-R) تتوفَّرُ لهُم (الأوروبيين) عديد الخدمات من مدارس للجنسين وكنيسة ومركز تيليغراف ومستوصف ومركز للدرك ... (Guillon 1880: 400) ، واصل تعداد الأهالي في الارتفاع حتى بلغ نحو 30.050 عام 1903 [5] ، أمَّا البلديَّة الكاملة الصلاحيات فقد بلغ تعداد أهلها نحو 1149 جزائري من مجموع 2785 فرد يعيشون في جوماب، في حين لم يتعد تعداد سكَّان قاستي 617 نسمة عام 1886 (GGA, Statistique général de l'Algérie 1885–1886–1887:97)

تُشكِّل بلديَّة جوماب المختلطة قوَّة ديمغرافيَّة كبيرةً مُقارنة ببلديَّتي جُوماب وقاستي الكاملتي الصلاحيات، فغالبيَّة دواوير البلديَّة قد فاق تعداد أهلُهَا من الجزائريين الـ 1000 نسمة، وهذا ما يوضحه الجدول:

ديمغرافيَّة الدَّواوير والمراكز البلديَّة التَّابعة لبلديَّة جوماب المختلطة عام 1884

الدواوير	الفرنسيين	الأهالي	الأجانب	الإسرائيليين	المجموع	المساحة بالهكتار
مركز عين شرشار	178	0	22	/	200	/
مركز جندل	170	0	0	/	170	/
مركز لا روبارتسو	127	0	11	/	138	/
مزارع لاساحة Lashahas [6]	81	0	0	/	81	/
دوَّار مزيت	0	1601	0	/	1601	8998
دوَّار غزالة	0	1574	0	/	1574	5465
دوَّار غجاتة Redjatas	0	1566	0	/	1566	23.493
دوَّار أم النحل	0	1578	0	/	1578	9515
دوَّار تانقوت	0	1459	0	/	1459	5555
دوَّار الغرار	0	1809	0	/	1809	11293
دوَّار بوطيب	0	1573	0	/	1573	4378
دوَّار مليلة	0	1324	0	/	1324	13081
دوَّار واد غرارة	0	948	0	/	948	7578
قبيلة قرباس	0	238	0	/	238	3692
دوَّار عرب سكيكدة	0	444	0	/	444	6951

[5] أعطى قاموس البلديات في الجزائر إحصائيات حول ديمغرافيَّة ومساحة جوماب دون تحديد عام الاحصائيات، لكن المُرجَّح أن الأرقام تعود إلى عام 1903 أو ما قبلها ببضع سنوات، بحكم أن الكتاب صدر عام 1903.

[6] Lassahas: هي مزرعة تابعة لبلديَّة جندل. انظر (Anonyme 1903: Op. cit., p. 105)

الدواوير	الفرنسيين	الأهالي	الأجانب	الإسرائيليين	المجموع	المساحة بالهكتار
لإجمالي تعداد سكان بلدية جوماب	556	14114	33	/	14114	99999
إجمالي تعداد سكّان كل البلديات المختلطة في دائرة فيليب فيل (4 بلديات)	795	66328	223	5	67351	303271
المجاميع (البلديات الكاملة الصلاحيات + البلديات المختلطة)	8977	87182	10684	224	107067	406833

المصدر: (GGA, Tableau général des Communes 1884: 74)

يتَّضِح من إحصائيَّات الحكومة العامَّة ما يلي:

- تُمثِّل بلديَّة جُوماب المختلطة نحو 21.3% من إجمالي سكَّان البلديات المختلطة في دائرة فيليب فيل؛ فمن مجموع 66328 نسمة في دائرة فيليب فيل، بلغ تعداد سكَّان بلديَّة جوماب المختلطة نحو 14114 نسمة.
- من مجموع الـ11 دوَّارا التي تشكِّل إقليم بلديَّة جوماب المختلطة، هنالك 8 دواوير فاق تعداد سكَّانها 1300 نسمة، ولا يقل السُّكَّان إلا في دوَّار قرباس ودوَّار عرب سكيكدة.
- تتربَّع بلديَّة جوماب على مساحة واسعة (99.999 كلم²) وهو ما جعل الكثافة السُّكَّانيَّة العامَّة ضعيفة جدًّا؛ إذ قدرت عام 1884 بـ 0.14 ن/كم².

1-3/ الغطاء الغابي في بلديَّة جوماب:

1-3-1. أهميَّة الغابات في حياة أهالي جوماب:

تُبيِّن إحصائيات[7] السُّكَّان في عمالة قسنطينة ما بين 1849-1852 أنَّ نحو 380,000 شخص يعيشون على ما يستخرجونه من الغابة؛ بعضهم يستخرج كلَّ موارده من الغابة وهم مستخدِمون "مرتبطون كليًّا بالغابة"، بينما يستخدِم البعض الآخر الغابة جزئياً فقط وهم مستخدِمون "مرتبطون جزئيًا بالغابة"؛ أي أنَّ الغابة تعتبر "مصدر عيشٍ" لنحو 41.7 % من إجمالي عدد السُّكَّان في مقاطعة قسنطينة(Nouschi 1959 vol. 68 no. 370: 525–526).

تُعتبر الغابة بالنسبة للسكَّان المستقرين (القبائل الغابيَّة) في الغابة مجالا أساسيا للعيش؛ إذ توفر لهم مساحات صالحة للزِّراعة ولرعي الماشيَّة بدايَّة من أوائل فصل الخريف (بدايَّة تساقط المطر) إلى نهايَّة فصل الرَّبيع (Ageron 2010: 103)، هذه الحقوق التَّقليديَّة (الرَّعي) التي أقرَّتها الإدارة العثمانيَّة في كلِّ الأوقات، لم تثر أي مشكلة جادَّة بين القبائل في العصر العثماني وحتَّى العصر الفرنسي؛ إذ لم تُرفع أي شكوى من قبيلة ضد أخرى، بل كانت بعض القبائل تسمح لغيرها باستغلال مراعيها، فقد اعتادت القبائل التي تعاني نقص الكلأ في أراضيها على الاتِّفاق مع جيرانها الذِّين هم في وضع أفضل لإرسال قطعانها إلى أراضيهم، على سبيل المثال، ترسل قبائل هزبرة Hazabra وخندق عسلة Krandeg Asla

[7] اعتمد أوندري نوشي على إحصائيات غير دقيقة statistiques non rectifié (عدد السُّكَّان الإجمالي لمقاطعة قسنطينة، وعدد أفراد القبائل الغابيَّة).

(منطقة جوماب) قطعانها إلى أراضي قبائل أولاد مسعود (Nouschi 1959 vol. 68 no. 370: 533).

تُعتبر الغابة المورد الأساسي للخشب المستعمل في بناء الأكواخ – Gourbis: لكل كوخ من 2 إلى 6 أعمدة رئيسة (ركائز Rekeïs)؛ بمتوسط عمر من سنتين إلى ثلاث سنوات حسب نوع الخشب المستخدم، ويمكن أن تستخدم حتَّى لمدة عشر سنوات إذا كانت من الزَّيتون، و20 عمودًا صغيرًا جانبيًّا (djenanette)، و 2 إلى 3 أعمدة رئيسة (جونتاس – Gontas)، و4 إلى 6 أعمدة جانبيَّة صغيرة (petit Gontas)، وأخيرًا من 80 إلى 200 شظيَّة – Chevrons، بمتوسط عمر من سنتين إلى ثلاث سنوات، ومن أمثلة ذلك: سكَّان دوَّار غجاتة الذين يستخدمون 120 عمودًا والعديد من أشجار الدَّعم القويَّة لبناء كوخ واحد بأبعاد متوسِّطة قدرها 15.5 متر²، وَتُغَطى هذه الأكواخُ بالدِّيس أو بلحاء الفِلِّين، كما كانت عدة قبائل –ومنها أهالي خندق عسلة– تستخدم الأخشاب الغابيَّة لبناء إسطبلات لماشيتها في فصل الشِّتاء، وبالتَّالي فقد كانت الغابة مجالًا حيويًّا جدًّا لا يمكن للقبائل الغابيَّة أن تعيش خارجه؛ فأثناء تطبيق قانون السيناتيس كونسيلت لعام 1863م اقترحت لجان التفتيش على دوَّار "غجاتة" مغادرة الغابة نحو السهل، فأجاب فلَّاحُو القبيلة بأنَّ النَّاس في الجبل مُعتادون على العيش في الأكواخ وسط الجبل، ومن المستحيل أن ينتقلوا للعيش في السُّهول تحت الخيمة، وأنَّهم لن يقبلوا أيَّ مبادلة لأراضيهم الغابيَّة، وقد أجابهم شيخ من شيوخ القبيلة: "ما تقترحونه لنا [أيْ مُبادلة الأراضي الغابيَّة بأراضي سهليَّة] أمرٌ مستحيل، فنحن وُلدنا وعِشنا في هذه الجبال؛ ونريد أن نموت فيها (Nouschi 1959 vol. 68 no. 370: 528) "

1-3-2. مساحة غابات بلديَّة جوماب:

تجاوزت مساحة الغابات الجزائريَّة عام 1900: 3 ملايين هكتار؛ منها 2.5 مليون هكتار تابعة لأملاك الدولة (تسيِّر مصلحة المياه والغابات نحو 1.725.000 هكتار، و745.000 تابعة للمناطق العسكريَّة)، و77 ألف هكتار تابعة للبلديات وملحقاتها، و 400 – 450 ألف هكتار تابعة للخواص (Lefebvre 1900: 1).

تَحوز جوماب على مساحات واسعة من الغابات: غابات حوض "الفندق" بمساحة فاقت 11.090 هكتار، غابات لاس–هاس las-Haas بـ: 3.565 هكتار، غابات سالية salia بمساحة 2.356 هكتار، إضافة إلى غابات سيناجاس senadjas وقرباس guerbes بمساحة 5980 هكتار(Anonyme 1903: 97)

قدَّرت الحكومة العامة المساحة الإجماليَّة لغابات الفِلِّين «Chêne Liège» في الجزائر عام 1894م بنحو 281.402 هكتار، منها 231.690 هكتار في مقاطعة قسنطينة، أما غابات الفِلِّين في جوماب فهي موزعة على أراضي البلديَّة كالتالي[8]:

مساحة غابات الفلين في بلدية جوماب عام 1894

الغابة	المساحة بالهكتار	الغابة	المساحة بالهكتار
عزابرة	81	أولاد حمزة	117
بوطيب	477	أولاد مسعود	1692
الغار	1185	أم النحل	1455
الغدير	549	تنغوت	1119

[8] مساحة كل من غابة الغدير والغزالة وخندق عسلة غير واضحة في المصدر الأصلي نظرًا إلى قِدَمه، وبالتالي فإن الأرقام المذكورة أعلاه قد لا تكون صحيحة.

الغابة	المساحة بالهكتار	الغابة	المساحة بالهكتار
الغزالة	313	أولاد عطيَّة	847
خندق عسلة	265	أولاد جبارة	1861
مليلة	1014	عرب سكيكدة	222

المصدر: (GGA. Chênes liège 1894: 11–13)

وعليه، فقد بَلَغت مساحة غابات الفِلّين في جوماب الـ11.197 هكتار إجمالا ، من مجموع 231.690 هكتار في عمالة قسنطينة عام 1894م (GGA. Chênes liège 1894: 7) ، وهي مساحة معتبرة جعلت إدارة الاحتلال توجه أنظارها لاستغلالها وتوطين المُعمّرين بها.

2- أهم الحرائق الغابيَّة في بلديَّة جوماب:

2-1. حرائق الغابات في جوماب خلال فترة 1860-1865:

شَهِدت المناطق الجبليَّة التَّابعة لبلديَّة جوماب حرائق كثيرة في هذه الفترة ، ففي بدايَّة يوليو 1861 تسبَّبَت نشاطات السُّكَّان في اشتعال حريق انتشر بفعل رياح السيروكو القويَّة وأتى على حَقلَين من الشَّعير والقمح بمساحة 12 هكتار على بعد 30 كلم من جوماب في جبال زردازة [9] ودوَّار أم النحل، لكن غابات المنطقة لم تُصب بخسائر كبيرة؛ إذ لم تصل النّيران إلا لشجرتين أو ثلاث، وفي 16 أغسطس 1861 اشتعلت النّيران قرب واد الفندق على بعد أمتار من غابات الفِلّين، وكادت الكارثة أن تحل بسهل وبسكَّان جوماب لولا إطفاء الجزائريين للحريق (Gravius 1866: 21-23)، وفي 1862 شهدت المنطقة بين جوماب وراس الما اشتعال حريقين دمَّرا نحو هكتار أو إثنين من الحشائش الجافة قبل أن يتم إيقافهما من قبل الجزائريين، أحدهما حدث على الساعة الواحدة ظهرًا بفعل رياح السِّيروكو التي وصلت درجة حرارتها إلى 46°، والآخر نحو الساعة التَّاسعة صباحًا بفعل نار مشتعلة في موقع مخيَّم ليلي لم يتم إطفاؤه بشكل جيّد، وكان الأول ناتجًا عن علبة كبريت وقعت على الطَّريق الكبير؛ حيث تسبَّبت الحرارة بمساعدة عجلة سيارة بإشعال الكبريت ثم العشب الجاف على جانب الطريق، وأخيرًا وصلت النّيران إلى الغابة التي لم تكن تبعد سوى ثلاثة أمتار تقريبًا. أحد الحرائق التي شهدتها جوماب لاحقا كان عملًا قام به يهود جوماب، الذين ذهبوا إلى حافَّة نهر صافٍ للاحتفال قرب حقل زيتون قديم في ظلّ غابة جميلة من بلوط الفِلّين (أصبحت لاحقًا رمادًا)، وبعد إشعال النَّار انتقلت ألسنتها الملتهبة فجأة إلى وسط الأشجار الكثيفة، مُشَجَّعَة في رحلتها الجامحة برياح شماليَّة شرقيَّة، وقد كانت الوضعيَّة خطيرة للغايَّة لولا تدخل عشرة جزائريين لإطفاء النّيران (Gravius 1866:19–20).

تواصلت الحرائق عام 1863؛ إذ سجَّلت الوثائق الرسميَّة إشتعال حريق يوم 17 أغسطس في الطَّريق الرَّابط بين فيليب فيل وجوماب، وآخر بجبال زردازة يوم 29 أغسطس (Gravius 1866: 40)، وفي صيف 1865 اندلعت حرائق كبرى أتت على نحو 163.954 هكتار من من ساحة الغابات في عمالة قسنطينة بعد أن استمرَّت لـ 5 أيام متتاليَّة بين 22 – 27 يوليو، خاصَّة غابات الفِلّين الممنوحة للمستغلّين الخواص المُتعهّدين، ونقلًا عن لجنة التحقيق التي شُكِّلَت

[9]. أطلقت الإدارة الفرنسيَّة على قبائل زردازة تسميَّة: دوَّار الغرار El Ghrar، وهو دوَّار تابع إداريا للبلديَّة المختلطة جوماب. انظر: (Anonyme 1903: 73)

فإن الحريق كان مهولا وتسبَّبَ في خسائر كبيرة: " اِلْتَهمَت نيران أكبر حريق مساحات الأخشاب والغابات والحشائش والمزارع والمساكن والبساتين والعلف، ليتحول السَّاحل من الجزائر وحتى مدينة طومبو Tombeau إلى كتلٍ من الرَّماد على امتداد 10–12 فرسخا من السَّاحل..." (Blan 1874: 66-67) مسَّت الحرائق غابات جوماب وسيدي ناصر وقاستي (Gastu)... وتَسبَّبت بحرق 800 هكتار من الحشائش في جبل الغدير، وأشجار ذات نوعيَّة جيدة بقيمة 35 ألف فرنك، كانت موَّجهة للنِّجارة والبناء وانجاز السِّكك الحديديَّة، ما أدى إلى إفلاس مستغلي هذه الغابات (Gravius 1866: 29) أمَّا في مراكز جوماب وسيدي نصر وأحمد بن علي فالحرائق قد أتت على 4 آلاف هكتار، ورغم الرياح الحارة وعنف اللَّهب، فقد ساعد 400 جزائري في إطفاء الحرائق(Gravius 1866: 58).

2-2. حرائق الغابات في جوماب خلال فترة 1870-1873:

اِندلعت عام 1870 حرائق بغابات الفِلّين في جوماب وفيليب فيل والحرّوش، ما دفع بعامل العمالة لتبني "المسؤوليَّة الجماعيَّة" لمعاقبة المتسبِّبين في الحريق، ثم تجدَّدت الحرائق في 1873؛ إذ اندلع 177 حريقًا أتلف 75.313 هكتارًا من غابات الفِلّين في قسنطينة عمومًا، وفي ذات السِّياق أثبت ممثِّل مستغلِّي الفِلّين في قسنطينة أن النار اشتعلت 5 أيام بِلَيالِيها بين 22-27 أغسطس 1873 بين جوماب وفيليب فيل، وأتلفت ما قيمته 20 مليون فرنك فرنسي (رمَّاش 2013: 91)، وفي 1875 شهدت غابات الفندق في جوماب وجبال زردازة حرائق أخرى (GGA. Exposé de la situation de l'Algérie 1876: 42).

2-3- حرائق الغابات في جوماب عام 1881م:

اتَّصَف عام 1881 بموجة جفاف شديدة تسبَّبت في اندلاع 244 حريقا، أتلفت 169.056 هكتار، منها 155 ألف هكتار في غابات الفِلّين بمقاطعة قسنطينة، كلَّفت هذه الحرائق المستغلِّين الأوروبيين المُتعهِّدين [10] خسائر فاقت الـ 8.539.275 فرنكا فرنسيا (رمَّاش 2013: 94)، وحسب التَّقرير الذي أنجزه نائب محافظ le sous-préfet فيليب فيل وسلَّمه السيِّد تراي Treille الذي أدرجه بدوره في تقريره حول حرائق 1881، ثم ألقاه أمام مجلس عمالة قسنطينة في دورة أكتوبر 1881، فإن الحرائق قد حدثت في 9 دواوير من مجموع 11 دوَّارا تابعا للبلديَّة المختلطة جوماب في الفترة الممتدة بين 18 و 23 أغسطس 1881، وقد طالت ألسنة النِّيران مساحة فاقت الـ 45 ألف هكتار، متسبِّبة في خسائر تجاوزت الـ 3 ملايين فرنك(Treille 1881: 24).

3- أسباب حرائق الغابات في جوماب:

أرجعت الدِّراسات المتخصِّصة أسباب الحرائق الغابيَّة إلى ثلاث مُسبِّبَات رئيسة؛ أولها "الأهالي الجزائريُّون " إمَّا عن طريق حوادث متعمَّدة أو بسبب الحقد ضد الأوروبيين، أو بفعل العادات التَّقليديَّة التي يمارسها الأهالي بهدف خلق مراعٍ جديدة، أما السَّبب الثَّاني فهو "المناخ" بحكم ارتفاع درجات الحرارة والجفاف في فصل الصَّيف، أما السَّبب الثَّالث فهو طريقة استغلال "المستغلِّين الخواص المتعهِّدِين Concessionnaires" للغابات وإمكانيَّة إشعالهم للحرائق في غاباتهم بِشَكلٍ مُتعمَّد للمطالبة بتعويضات ماليَّة.

3-1- الأهالي الجزائريُّون:

اِعتَادت إدارة الاحتِلال تشكيل لجان تحقيق لمعرفة أسباب الحرائق وتقدير مساحة وحجم الخسائر، وقد أَكَّد السيِّد مارك (M. Marc) أن مهمَّة تحديد أسباب الحرائق كانت صعبة جدًّا، ولذلك بقيت غالبيَّة الحرائق مجهولة الأسباب،

[10] سنستعمل في كل بحثنا تعبير: "المستغلين الخواص التعهِّدِين" للدلالة على الأفراد والشركات الأوروبية التي تستغل الغابات.

وقابلة للجدال وهذا ما يتّضح من التّقارير التي أعدّتها مصلحة المياه والغابات، فأربع أخماس (5/4) هذه التّقارير لم ترتكز إلّا على "إحتمالات" ومنها حرائق 1881 و1915 التي حدّدت أسباب الحرائق كالتّالي:

أسباب حرائق الغابات في تقارير مصلحة المياه والغابات

السبب	النسبة المئويّة
حوادث – Accidents	%8
قلة الحذر – Imprudence	%32
الحقد[11] ضد الأوروبيين أو عمل متعمّد يهدف للمصلحة Malveillance.	23
أسباب غير معلومة	%37

المصدر: (Marc 1916: 234-235)

بقيت أوساط إدارة الاحتلال معتقدة أن كل الحرائق تقريبا كانت بسبب الأهالي، الذين يعمدون إلى حرق الحشائش لطرد الحيوانات المتوحّشة وخلق مراعٍ جديدة، لكن بعد حرائق 1863–1865، حدث تحوُّل في فِكر المستغلّين الخواص المتعهّدين الذين صاروا يعتبرون الحرائق وسيلة مقاومة [12] ضد الاستيطان (تآمر) (Budin 2017: 705-706)، وهو ما جاء في المقال الصّادر في جريدة " L'echo de Jemmapes " بعد فترة من حرائق 1881: "نعلم جيّدا أنَّ الأهالي هم من أشعلوا النّيران في غاباتنا بأيديهم الإجراميَّة" (L'écho de Jemmapes 11/12/1884: 1 année N. 5) في حين أن غالبيَّة الحرائق التي صُنِّفت أسبابها على أنها حوادث أو قلّة حذر، كانت بسبب حرق الأهالي أو المعمّرين للقشّ أو الحشائش في مناطق غابيَّة، بهدف تحسين نوعيَّة الأرض أو توفير مراعٍ جديدة للقطعان. (Marc 1916: 234–235)

بصورة عامة، ربطت التقارير والدراسات الفرنسيَّة اندلاع الحرائق بالأهالي، ومنها تقرير تراي (Treille) الذي أعقب حرائق 1881؛ إذ ذكر أن سكّان بلديَّة جوماب المختلطة قد رفضوا المساعدة في إطفاء الحرائق، واستنتج أن الحرائق قد أُشعِلت من طرفهم بعد إتّفاق مُسبق، وعليه فقد تمَّ اعتبار هذا العمل فعلا "تمرُّديا" يستوجب تطبيق عقوبة مصادرة أراضي كلَّ الدَّواوير المُساهِمة فيه، مفنِّدا أن تكون الحرائق قد انتشرت بسبب حوادث أو قلة حذر، و هذا ما جزء مما

[11] يعود سبب رغبة الأهالي في تدمير الغابات وملكيات الأوروبيين كالمتوحّشين على حد قول Treille، إلى الكراهية العميقة والرّاسِخة للأوروربيين، ورفضهم للقوانين والتنظيمات الغابيَّة التي سنتها الادارة الاستعماريَّة، وحرمتهم بها من حقوق استغلال الغابات التي تمتَّعُوا بها قبل الاحتلال. انظر: (Treille 1881: 26)

[12] وهذا ما فنّدهُ الحاكم العام ماك ماهون – Mac Mahon بعد حرائق 1865 إنشائه للجنة تحقيق في قسنطينة في ديسمبر 1865، مُكلَّفة بالبحث في أسباب الحرائق ووضع التدابير اللّازِمة لمنع تكرارها، ثم تم عرض اقتراحات اللجنة في الجزائر أمام لجنة تتألف من أعضاء في مجلس الحكومة، وعند إخبار الإمبراطور نابليون الثالث بنتائج هذه اللّجان أشار ماك ماهون إلى مسؤوليَّة الجزائريين، معتبرًا أنَّه "لا يمكن إنكار دور الأهالي في حرائق عامي 1863 و1865"، لكنه أيضًا يقول "لا يمكن أيضًا الاستنتاج من هذه الأفعال الفرديَّة أنها مؤامرة" وقال ماك ماهون: "رأيت العديد من العرب يقدمون بإخلاص المساعدة لأولئك الذين كانوا يحاولون إخماد الحريق"، وأشار بشكل خاص إلى أنه "إذا كانت هناك مؤامرة، وإذا كانت النّيران سلاح المسلم ضد المسيحي، كيف نشرح أن بعض السُّكّان الأهالي قاموا بإشعالها في مناطق لا يوجد فيها أوروبيون، ولا يوجد أي مصلحة أوروبيَّة؟" انظر:(Budin 2017: 706)

كتبه السيّد تراي (Treille) في تقريره:

"هكذا فإنَّ يد الأهالي الإجراميَّة هي التي أشعلت أو تسبَّبت في انتشار الحريق في الفترة الممتدة بين 18 إلى 24 أوت... ما يهيمن على المشهد هو مشعل اللهب العربي" (Treille 1881: 25)

تفنيدًا لفرضيَّة "كل حريق يستوجب وجود مسبِّبين"، يمكن الاستدلال بمثال السيّد ثيبو (Thibault) حول حريق وقع في 9 يوليو 1864 في البُلَيْدَة بوسط المتِّيجة، أين اندلع حريق بالقرب من سور سكِّة الحديد، ثم انتشر في غضون ساعات قليلة، وتوسَّع على مساحة عدَّة أميال مربَّعة، وتسبَّب في وفاة ثلاثة أفراد من السُّكَّان الأهالي الذين تفاجؤوا بالنار في مساكنهم، إضافة إلى أضرار تقدر بأكثر من 100.000 فرنك، وكانت الخسائر ستكون أكبر لو لم يتم حصاد المحصول الزِّراعي، حسب قول المتضررين، وحسب ما تم تقديمه من وثائق، فإن هذا الحريق قد تسببت فيه شرارات أو مواد أخرى مشتعلة نجمت عن إحدى القاطرات على السكة الحديديَّة؛ وذلك لأن الحريق بدأ فور مرور القطار، ولم يكن هناك نار قبل ذلك، ولم يرَ الشهودُ أحدًا في محيط المسار قبل الحريق، من جهتها تقول شركة السِّكك الحديديَّة أنَّ المعلومات التي جُمِعَت تشير إلى أنه لم يُرصَد أي فحم محترق على الطريق الذي اشتعلت فيه النِّيران أولاً؛ لذلك يجب الاستنتاج من ذلك أن هذا الحريق كان ناجمًا عن التخريب أو الإهمال، كما يظهر من بقايا أعواد كبريت عُثِر عليها بالقرب من موقع بدايَّة الحريق (Thibault 1866: 9-10)، وبالتَّالي فإنَّ الإدارة تؤوِّل كلَّ حريق على أنَّه "عمل إجرامي من الأهالي" حتى مع وجود ما يؤكد براءتهم.

3-2. المُناخ:

يُعتبَرُ المُناخ من عوامل اندلاع الحرائق؛ حيث تهبُّ رياح السِّيروكو الحارَّة كل عام نهايَّة فصل الصَّيف بشكل عنيف، لدرجة أن الشَّخص يشعر وكأنَّه أما فرن حار، ولهذا نجد أن عدد الحرائق العرب لإشعال النِّيران –حتى عندما لا يتآمرون ضدَّنا– لتجديد فروع وأوراق الأشجار، ولتجد المواشي مراعٍ طبيعيَّة (Blan 1874: 69-70)

اِنطِلاقًا من الاحصائيات التاريخيَّة حول عدد الحرائق في الفصل الجاف والفصل الرطب، يتَّضِح أن عدد الحرائق في الفصل الجاف قد فاق عدد الحرائق في الفصل الرطب بقرابة ثلاثة أضعاف؛ اذ بلغ عدد الحرائق في فترة 1877–1915 في الفصل الرطب 3335 حريقًا [13]، بمعدل 83.3 حريق كل عام، في حين بلغ عدد الحرائق في الفصل الجاف: 8849 حريقًا، بمعدل 221.2 حريق كل عام (Marc 1916: 210) ومنها حرائق 1881 التي اندلعت بين 18 – 24 أغسطس (Treille 1881: 25)، ولذلك اعتبر دو طاسي [14] (De Tassy) في التَّقرير الذي وَجَّهه إلى الحاكم العام في 1872 "المُناخ" عاملًا رئيسًا في الحرائق التي تضرب الجزائر [15]، مُستبعدًا أن يكون "الحقد" هو سبب الحرائق،

---

[13] هنالك فترتان مناخيتان في جوماب:

الفترة الجافة: تمتد من شهر مايو حتى منتصف شهر سبتمبر، تتميز بارتفاع درجات الحرارة، وانخفاض مستويات تساقط المطر إلى أدنى مستوياته.

الفترة الرَّطبة: تستمر نحو 7 أشهر، تمتد من النِّصف الثَّانِي لشهر سبتمبر إلى غاية شهر أفريل، تتميَّز بارتفاع نسب التَّساقط مع انخفاض درجات الحرارة. انظر: (هبهوب 2006: 19–22).

[14] دو طاسي: (1816–1895) هو محافظ الغابات في فرنسا، كلفه السيّد وزير الماليَّة الفرنسي بقرار مؤرخ في 27 فبراير 1872، بالقدوم لدراسة التعديلات التي يمكن أن تطبق على قطاع الغابات في الجزائر. انظر: (Tassy 1872: 3)

[15] وهو ما حصل في جوماب أيضًا، فحرائق 1860 – 1865، وكذلك حرائق 1873 وحرائق 1881 التي سبق ذكرها كلُّها اندلعت في الفصل الحار؛ بين يوليو وسبتمبر.

فارتفاع درجة الحرارة إلى أكثر من 40 درجة في الظِّل، وسط غابات الفِلّين والصَّنوبر التي تحتوي على الزُّجاج والخشب الميّت بكلّ أنواعه، يجعل الغابة وكأنَّها فرنٌ من المواد القابلة للاحتراق من تلقاء نفسها، ولذلك اِقْترح دو طاسي أن تتمَّ عمليَّة تهيئة الغابات بإزالة الحشائش (اليابسة) المنتشرة في الغابة، وخلق خنادق فاصلة بين مختلف أجزاء الغابة لتجنب انتشار الحريق في حال اِندلاعه (De Tassy 1872: 40–41)

3-3- مُستغلُّو الغابات الخواص:

حَمَّلت الكتابات والتَّقارير الفرنسيَّة الأهالي الجزائريين المُقِيمين في أطراف الغابات والمناخ مسؤوليَّة الحرائق، أما آراء الأهالي فقد وجَّهت أصابع الاتّهام نحو المعمّرِين الأوروبيين، والملاحَظ أن الكتابات الفرنسيَّة في هذا المجال كثيرة جدًّا، عكس الكتابات الجزائريَّة؛ إذ لم نعثر إلا على كتابٍ واحِدٍ لأحد المُلَّاك الجزائريين في بلديَّة جوماب، وهو علِي بن بلقاسم بن ماهوني، وقد عَنْونه بـ: Vérités sur les Incendies de 1881 – حقائق عن حرائق عام 1881، حمَّل علي بن بلقاسم مسؤوليَّة الحرائق للإدارة الفرنسية وللشركات الغابيَّة، لكنه حمَّل الأهالي ضمنيا المسؤوليَّة أيضا؛ إذ كتب:

" أكاد أجزم أن حرائق عام 1881 تعود إلى رغبة في الانتقام، لا ضد الأوروبيين بشكل عام، ولكن ضد الشَّركات الغابيَّة" (Ben Mahouni 1882: 10)

بالنسبة إلى السيّد بلقاسم بن ماهوني فإن الحرائق لم تكن "تمردا" من الأهالي، فسكَّان جوماب لم يقوموا بحركات تمرُّد في الماضي كغيرهم من القبائل في الميليَّة وبوجي (بجاية)، بل حمَّل مسؤوليَّة "رغبة الأهالي في الإنتقام" للإدارة المحليَّة في جوماب، التي بدَّدت الثَّروات الغابيَّة ومنحت امتيازات واسعة للشَّركات الغابيَّة (من 2000 إلى 12000 هكتار للشركة الواحدة) مقابل إتاوات زهيدة تعجز الشَّركات عن سدادها في غالب الأحيان، كما لم يطبِّق المتعهّدون الخواص شروط استغلال الغابات؛ كإزالة الحشائش (Le débroussaillement)، وإنشاء فواصل بين مختلف أجزاء الغابة، بل خلقت هذه الشَّركات الغابيَّة "الغرامات" كوسيلة لمضاعفة الأرباح؛ فعَيَّنت حرَّاس غاباتٍ من الكُسالى الذين يَتقَاضون أجورهم عبر نِسب مئويَّة من العرائض التي يسجلونها على مخالفات الأهالي، والأكثر من ذلك أن كلَّ حارس كان لديه من 3 إلى 4 مساعدين يتولَّى أحدهم إلهاء الرَّاعي في حين يتوجه الآخر بالقطيع إلى داخل الغابة أين يقبض الحارس على القطيع، ويسوقه إلى المحشر بعد تقييم الخسائر، ثم تجري مساومة صاحب القطيع: لقد دخلَت الغابة مئة عنزة وهذا يكلفك 400 فرنك، تضاف إلى 400 أخرى تكلفة الخسائر، فتصبح الغرامة 800 فرنك، ليطلب بعدها الحارس من الرَّاعي أن يدفع 500–600 فرنك فقط (يحصل عليها الحارس لا الشركة الغابيَّة) على أن يُسرَّح قطيعه دون محضر، وغالبا ما كانت المساومة تُقبل (Ben Mahouni 1882: 3-5)

إنَّ الفكرة التي أراد السيّد بن بلقاسم إيصالها، هي أن الممارسات الاستعماريَّة التي غرِقت فيها السلطات الكولونياليَّة ومعها الشَّركات الغابيَّة وحرَّاس الغابات، هي ما دفع الأهالي "للإنتقام"، لكن المؤلِّف لم يوضح هنا كيف تمَّ الانتقام، أَعَبرَ إشعال النار بشكل مُتعمَّدٍ؟ أم عبر رفض المساعدة في إطفاء الحرائق؟ وفي كلِّ الأحوال فإن الشَّركات الغابيَّة تبقى مسؤولة حسب رأيه عن حرائق الغابات في جوماب.

انطلاقًا من جدول الحرائق التي نشبت في الجزائر فيما بين 1877–1915، يتضح أن الحرائق تتكرر كل عام وبأعداد متفاوتة لكنها لم تنزل تحت حاجز الـ134 حريقًا، ووصلت ذروتها عام 1894 بـ 696 حريقًا في عام واحدة، كما يظهر أن الحرائق تتميز بالدَّوريَّة؛ إذ تتكرر الحرائق الكبرى كل 10 سنوات تقريبا، بحيث عرفت البلاد حرائق كبرى في أعوام: 1863–1865، 1873، 1881، 1892، 1902، 1913(Marc 1916: 213).

الحرائق الكبرى في الجزائر بين 1877 – 1915

العام	عدد الحرائق	المساحات المحترقة بالهكتار	العام	عدد الحرائق	المساحات المحترقة بالهكتار
1877	134	40.538	1896	179	14.091
1878	164	8.156	1897	396	79.203
1879	218	17.663	1898	150	12.384
1880	137	20.881	1899	272	16.099
1881	**244**	**169.056**	1900	162	2.937
1882	130	4.018	1901	135	9.687
1883	148	2.464	**1902**	**475**	**141.141**
1884	147	3.232	1903	388	94.398
1885	285	51.569	1904	244	2.759
1886	288	14.043	1905	255	7.676
1887	395	53.714	1906	219	9.126
1888	311	14.788	1907	211	4.457
1889	309	17.807	1908	344	6.540
1890	202	23.156	1909	278	9.571
1891	393	45.924	1910	482	24.294
1892	**409**	**135.574**	1911	322	16.309
1893	398	47.707	1912	338	26.505
1894	**308**	**100.890**	**1913**	**696**	**138.191**
1895	250	32.907	1914	362	43.305
			1915	237	19.350
المجموع				11015 حريق	

المصدر: (GGA. Le Chênes Liège 1874: 210)

ولدراسة دور الشَّركات الغابيَّة في الحرائق، نورد الجدول التالي الذي يوضح حجم التَّعويضات التي طالبت بها بعد حرائق عام 1881، وسعر الحصول على الأراضي الغابيَّة كامتياز:

مساحات غابات الشَّركات الأوروبيَّة التي تستغل غابات جوماب وقيمة التَّعويضات التي طالبت بها عقب حرائق عام 1881

الشركة	المساحة بالهكتار	سعر الحصول على الامتياز بالفرنك	التعويض الذي طالبت بها الشَّركات بالفرنك
Fendeck	11.500	90.000	2.000.000
Senhadja-Guerbes	5900	60.000	800.000
The Londre and Lisbon	2600	2500	800.000
Gautier de Claubry	37000	15.500	800.000
Pedly	1500	2000	400.000

المصدر: (Ben mahouni 1882: 7)

بتحليل محتوى الجدول يُلاحظ أنَّ:

- سعر الحصول على الإمتياز زهيدٌ جدًّا، مقارنة بالمساحة المتحصَّل عليها؛ إذ تراوح سعر الهكتار الواحد بين 0.41 – 10.16 فرنك:

الشركة	Fendeck	Senhadja-Gurbes	The Londre and Lisbon	Gautier de Claubry	Pedly
سعر الهكتار بالفرنك	7.8	10.16	0.96	0.41	1.33

- حصلت الشَّركات الغابيَّة على مساحات شاسعة لاستثمارها [16]؛ إذ بلغت مساحة غابات شركة Fendeck 11500 هكتار، وشركة Gautier de Claubry 37 ألف هكتار.

استغلَّت هذه الشَّركات حرائق عام 1881 لتطالب بتعويضات خياليَّة ! ففي مقابل الـ 25.324 فرنك التي حقَّقتها كل الغابات البلديَّة في مقاطعة قسنطينة كأرباح عام 1880 (GGA. Etat actuel de l'Algérie 1881: 182) ، طالبت شركة Pedly التي حصلت على امتياز بقيمة 2000 فرنك فقط بتعويض قيمته 400 ألف فرنك، وطالبت شركة Fendeck بـ 2 مليون فرنك، والشَّركات الثلاث الأخرى (المدرجة في الجدول أعلاه) بـ 800 ألف فرنك، وعليه فإن "جشع الشَّركات الغابيَّة" جليٌّ جدًّا، ورغبتها في مضاعفة الأرباح لا حدود له [17].

لم تكن هذه المطالب الضخمة خاصَّة بحرائق عام 1881 فقط، بل هو أسلوب الشَّركات الغابيَّة في التعامل مع كل حريق؛ فقد حصلت شركة Lucy et Falcon في أعقاب حرائق عامي 1863–1865 على تعويض قدره 2.755.025 فرنك، بعد احتراق 473.193 شجرة من مجموع 1.274.000 تملكها الشركة في غابة الفندق في جوماب، كما تم تعويض شركة Gaultier de Claubry بمبلغ 815,850 فرنك نظير احتراق 327,106 شجرة في غابات لاس هاس Las Haas (GGA. Mesures à apprendre à L'occasion des incendies 1866:58 – 59)

من جهة أخرى، أكد ثيبو (Thibault) أنَّ المساحات التي التهمتها النِّيران في حرائق عام 1865 قد عرفت تضخيما؛ إذ تعجب كيف أن حريقا التهم 50 – 100 ألف هكتار بعد يوم أو يومين فقط، ليؤكد بعدها أن المساحة لم تتجاوز 25 – 30 ألف هكتار (Thibault 1866: 13).

انطلاقا من كل ما سبق (تكرَّر الحرائق كل 10 سنوات تقريبا، والمطالب الماليَّة الضخمة، والمبالغات في تقدير الخسائر) ينفتح المجال لفرضيَّة أخرى هي تعَمُّد المستغلِّين الخواص المتعهِّدين حرق الغابات للحصول على تعويضات ماليَّة.

---

[16] يوم 16 يوليو 1880 تم تأجير 11 قطعة غابيَّة Lots Forestiers لمدة 14 عامًا، منها 6 قطع ببلديَّة جوماب المختلطة بمساحة إجماليَّة قدرها 969 هكتارًا ، معظم هذه القطع موجهة لإنتاج الفلِّين انظر: (GGA. Etat actuel de l'Algérie 1881: 181)

[17] أسفر نظام كراء غابات الدولة للخواص المتعهِّدين Le système de concession عن نتائج سيِّئة، ولذلك تم إلغاء نظام كِراء غابات الفلِّين التابعة للدولة بنص مرسوم وزير الفلاحة الصادر بتاريخ 14 أوت 1891؛ الإلغاء جاء لعدة أسباب: تَهرُّب المستغلِّين الخواص المتعهِّدين من التزاماتهم، فالكِراء قصير المدى يَنتهي بغابات مُرهقَة، لأن الشَّركات الغابيَّة لا تحترم شروط الاستغلال للحفاظ على الغابة إذ تقطع حتى الفلِّين دون السُّمك المطلوب لبدايَّة الإستغلال، وفي حال الإقطاع طويل المدى فإنَّ الحرائق تمنع المستغلِّين الخواص المتعهِّدين من دفع التزاماتهم الماليَّة للدولة، وعلى العكس من ذلك فإن استغلال الدولة لغاباتها يُمكِّنها من تفادي الحرائق. انظر: (Archive Nationale Algérienne, Fonds 12E: Eaux et Forêts, Boite: 1415).

4- انعكاسات حرائق الغابات على أهالي بلديَّة جوماب:

يعيش سكَّان بلديَّة جُوماب (خاصَّة القبائل القريبة من الغابات) كغيرهم من الجزائريين على الرَّعي والفلاحة ويستثمرون الغابات بشكل تقليدي في حياتهم اليوميَّة، فهي مجال حيوي لممارسة هذه النشاطات، كما تعتبر مصدرا مُهِمًا للأخشاب والمواد الغذائيَّة والاستشفائيَّة (لمَّام 2017: 278) لذلك فإن تبعات تحميل الأهالي الجزائريين مسؤولية حرائق الغابات قد أضرَّت كثيرًا بوضعهم الاقتصادي:

4-1. مصادرة الأراضي:

عَمدَت إدارة الاحتلال الفرنسيَّة بعد سلسلة الحرائق المتكررة التي مسَّت مساحات غابيَّة شاسعة في بلديَّة جوماب إلى تطبيق «المسؤوليَّة الجماعيَّة" وهي من أهم العقوبات في السياسة الفرنسيَّة ونقطة قوة القانون المطبَّق على الأهالي في الجزائر على حد قول الحاكم العام ألفراد شونزي (Alfred Chanzy) (GGA. Exposé de la Situation de L'Algérie 1875: 47)؛ إذ صدر مرسوم في جريدة المبشر يوم 29 يوليو 1881 يقضي بمصادرة [18]نحو 42 ألف هكتار في جوماب عقِب حرائق 1881 موزَّعة كالتالي:

مساحة الأراضي المصادرة في جوماب بعد حرائق 1881

اسم الدوَّار	مساحة الأراضي الزراعيَّة المصادرة بالهكتار	مساحة المراعي المصادرة بالهكتار
مليلة	1670	6600
قرباس	470	1500
أم النحل	2020	2700
عرب سكيكدة	360	1300
مزيت	1870	4580
ولاد قرارة	1030	5470
الغرار	3120	5270
غزالة	570	1070
غجاتة	1560	1500
المجموع	12670	29990

المصدر: (Ben mahouni 1882: 1)

يُلاحظ أن دوَّار غجاتة قد تعرَّض لمصادرة 3060 هكتار من الأراضي (أراضي زراعيَّة ومراعي)، في حين بلغت المصادرات في دوَّار مليلة 8090 هكتار، لكن أهالي دوَّار الغرار هم الأكثر تضررا، حيث صُودِرت منهم 8390 هكتار منها 5270 هكتار من المراعي، وكذلك حال باقي الـ 7 دواوير؛ إذ صودرت منها قطع أراضٍ لا تقل عن 1500 هكتار!

[18] طُبِّق المرسوم بالارتِكاز على قاعدة **المسؤوليَّة الجماعيَّة**، التي تُعتبرُ إجراءً حربيًا نصَّ عليه التشريع الفرنسي في الجزائر منذ عهد الجنرال بيجو، تُطبَّقُ المسؤولية الجماعيَّة في حال التآمر الجماعي لأفراد القبيلة، أو في حال رفضها تسليم المتَّهمين أو القبض عليهم. انظر: (بوعزيز، وهواري 2022: 536 – 538).

وهي مساحات شاسعة جدًّا وذات أهميَّة كبيرة في حياة الأهالي.

قدَّر السيِّد بن بلقاسم سعر الأراضي الزراعيَّة بـ 120 فرنك، وسعر أراضي المراعي بـ 50 فرنك. وعليه، فإن قيمة المصادرات قد بلغت نحو 2.8 مليون فرنك، إضافة إلى 200 ألف فرنك كتعويضات عن الأشجار المثمرة والبيوت المحترقة، لتصل القيمة النهائيَّة إلى نحو 3 ملايين فرنك[19]، أما من رغب من الأهالي في كراء أراضيه التي صودرت بعد 1882/10/1، فعليه دفع ما لا يقل عن 80 ألف فرنك[20] (لم يحدد الكاتب مدة الكراء، لكن المُرجَّح أن مدة الكراء هي عام واحد)، ناهيك عن الضرائب التي يدفعها رب الأسرة كضريبة سنويَّة؛ إذ يدفع 34.5 فرنك عن كل فرد، علما أن معدل أفراد الأسرة في جوماب هذه الفترة هو 4 أفراد، وبالتالي يكون الأب ملزما بدفع نحو 150 فرنك سنويا، ورغم كل هذه الأموال والمصادرات، فإن كل ذلك يبقى ضئيلا مقارنة مع ما يجب دفعه مقابل استرجاع الأرض المصادرة (Ben mahouni 1882: 11-13)

ترتَّب على هذه المصادرات تقلص متوسط ملكيَّة الأفراد للأرض، ففي دوَّار مليلة قرب جوماب؛ بلغ تعداد سكَّان الدوَّار عام 1868 نحو 1370 فرد يعيشون على مساحة تقدر بـ 13081 هكتار، بمعدل ملكيَّة فاق الـ 9.5 هكتار للفرد، وبعد حرائق 1881 صودرت 6600 هكتار من الأراضي الرَّعويَّة، و1670 هكتار من الأراضي الزراعيَّة، فتراجع معدل الملكيَّة إلى 3 هكتار للفرد، والشيئ نفسه حصل في دوَّار أم النحل، أين تراجع المعدل من 3.5 هكتار للفرد عام 1868، إلى 1.2 هكتار للفرد بعد حرائق 1881 (رمَّاش 2013: 163–164).

4–2. انهيار النشاط الاقتصادي:

أكَّد السيِّد ابن بلقاسم بن ماهوني أن الأهالي هم أكبر محرك للنشاط التِّجاري في جوماب؛ إذ إنَّ جزءا كبيرا من الإنتاج في جوماب ينتجه الأهالي (باستثناء النبيذ)، فالشَّركة التجاريَّة الوحيدة في جوماب Camillieri Frères اشترت من الأهالي في 1882 ما قيمته 150 ألف فرنك من الحبوب، إضافة إلى أن نحو ثلاث أخماس السِّلع التي تدخل السوق هي سلع الأهالي؛ يدخل يوميا سوق جوماب نحو 200 بقرة و200 معزاة وخروف و150 كيس قمح و100 كيس شعير وفول و400 دجاجة و2000 بيضة ونحو 50 كلغ زبدة، لكن بعد ما تكبَّده الأهالي من خسائر، والضرائب التي دفعوها، فقد توقع ابن ماهوني أنَّ حجم الإنتاج الأهلي سيضعف بقوَّة، والمُبادلات التِّجاريَّة بكلِّ أنواعها ستتراجع كثيرًا، كما توقَّع أن تُلُث الملكيات التي يملكها الكولون في جوماب ستعرف عزوفا للأهالي –بعد هجرتهم من البلديَّة– سواء الذين يعملون كخمَّاسِين، أو أولئك الذين قاموا بكراء جزء من أراضي المعمِّرِين، وكنتيجة حتميَّة؛ فإن قيمة الميزانيَّة البلديَّة ستنخفض (بحكم تراجع قيمة الضَّرائب التي كان يدفعها الأهالي)، وهو ما سيؤدي إلى انهيار الحركة الاقتصاديَّة في البلديَّة المختلطة جوماب (Ben Mahouni 1882: 14-18)

4–3. الغرامات الجماعيَّة والفرديَّة:

طبَّق المُشرِّع الفرنسي مبدأ المسؤوليَّة الجماعيَّة [21] على مخالفات الأهالي ومنها الحرائق، ومن الناحيَّة الأخلاقيَّة لا

---

[19] قدَّر ثراي – Treille في تقريره حجم الخسائر في جوماب بنحو 3 ملايين فرنك، وعليه فان المستغلِّين الخواص المتعهِّدين قد عوَّضُوا خسائرهم الماليَّة، وحقَّقُوا فوائد إضافيَّة بما حصلوا عليه من مداخيل كراء الأراضي المصادرة.

[20] لكي نُدرك هذه القيمة الضخمة، نقارنها بسعر بعض المنتجات في جوماب عام 1885، فسعر الثور ينحصر بين 150–180 فرنك، والخروف ما بين 18–20 فرنك. انظر: (L'écho de Jemmapes 19/3/1885: 2 année, N. 21)

[21] قُنِّنت عقوبة الغرامات الجماعيَّة عبر عديد النصوص التشريعيَّة منها قانون 17 يوليو 1874 الغابي، الذي نص في مادته الثامنة على: المادة 5: "في جميع الأراضي المدنيَّة أو العسكريَّة، وبغض النظر عن العقوبات الفرديَّة التي تكبَّد الجناة أو المتواطئون معهم في الجرائم والجنح أو

يمكن دعم المسؤوليَّة الجماعيَّة، إنها واحدة من أظلم المبادئ التي يمكن الدِّفاعُ عنها، فالعديد من الأبرياء يتعرَّضون للعقوبة بالتَّأكيد مع الجاني، ورُبما حتَّى دون الوصول إلى أي جانٍ (Mercier 1883: 211)، وهذا ما حَدَثَ بعد حرائق عام 1881، حيثُ طُبِّقت غرامة جماعيَّة على البلديَّة المختلطة جوماب Jemmapes وكل الدَّواوير التابعة لها قيمتها 160 ألف فرنك، تدفع في غضون 8 أشهر، كما مُنع الأهالي من رعي قطعانهم في الغابات المحترقة لمدة 10 سنوات (العربي ولحسن 2022: 235–237)

وَجَد الكثير من المُلَّاك الفرصة مواتيَّة لمضاعفة أرباحهم من خلال فرض مخالفات فرديَّة على الأهالي، بحجة حمايَّة الغابات [22]، ومنع وقوع حرائق جديدة، و هو ما أكده المؤرخ "شارل روبر أجرون Charles Robert Ageron -" نقلا عن تقرير جيل فاري (Jules Ferry): "بعض المستغلِّين حقَّقُوا مليون ونصف فرنك من الغرامات المفروضة ضد الأهالي، مقابل دخل متوسط قدره 477،000 فرنك من استغلال المنتجات الغابيَّة، هناك أمثلة كثيرة على أفراد يشترَون أراضٍ غابيَّة بهدف فرض غرامات على أغنام وماعز الأهالي"(Ageron 2005: 171)

إن سياسة الإرهاق الاقتصادي التي تعرَّض لها سكَّان جوماب رمت السُّكَّان في أحضان البؤس والتَسوُّل، وهو ما عبر عنه رئيس بلديَّة جوماب في عام 1900: " يوجد عدد كبير من الفقراء والمساكين في بلديَّتي ومنهم من لا يملك شغلًا ولا موارد عيش" (رمَّاش 2013: 151)

4-4. حرمان الأهالي من حقوق استثمار الغابات:

اِعتبرت إدارة الاحتِلَال الفرنسيَّة الرَّعي من أهمِّ مُسبِّبات تدمير الغابات وهدرِ مواردها المختلفة، وهذا ما جاء في إحدى وثائق مصلحة المياه الغابات:"... الرَّعي هو السبب الرئيس في تدمير مساحات غابيَّة تفوق تلك التي تدمِّرها الحرائق..." (Archive national algérienne: ANA Fond 12 E , Boite: 1415) ولمواجهة هذا الخطر أصدرت عددا من التَّشريعات الغابيَّة منها قانون 9 ديسمبر 1885 [23] الذي ألزم بنص المادة 5 الأهالي (وحتى الأوروبيين) بطلب "ترخيص الاستغلال" في الغابات التي تعتبر ملكيَّة شخصيَّة: "أيُّ شخصٍ سواء كان أوروبيًا أو أهليا، يرغب في استغلال أو تقشير أيِّ جزءٍ من الأخشاب التي تقع ضمن أملاكه، مهما كان نوعها، يجب عليه أن يُقَدِّمَ إلى أمانة العمالة أو الإدارة الفرعيَّة أو مكتب الوكيل الغابي المَحلِّي "طلبا" يوضح فيه عُمرَ ونوع الأخشاب التي يرغب في استغلالها وسُمكِها وعدَدِها التقريبي والمساحة التي تم توزيعُها عليها واسم وموقع الغابة التي توجد فيها تلك الأخشاب... وفي حال استغلالها دون ترخيص فإن المخالف يتعرض للغرامات والعقوبات المدرجة في المواد 192 و194 و196 من القانون الغابي الفرنسي..." (GGA. Bulletin Officiel 1885: 1011)، حدَّدت المادة 194 من القانون الغابي الفرنسي الصادر في 1827 قيمة الغرامات كالتالي: عند قطع أو نقل الأشجار التي يبلغ محيطها أقل من سنتيمترين ستكون بالنسبة إلى العربة التي تجرُّها حيوانات: 10 فرنكات عن كل حيوان يجرُّ عربة، 5 فرنكات لكل حمولة يحملها

المخالفات، فإنه من الممكن فرض غرامات جماعيَّة على القبائل والقرى في حالة حدوث حرائق في الغابات، وفقًا للأشكال والشروط الموضحة في هذا القانون" انظر: (GGA. Bulletin Officiel du Gouvernement général de l'Algérie, 1874, op. cit., 451)

[22] لم يكن التغريم من الإدارة فقط، فشركة الفندق " Fendeck " قد غَرَّمت الأهالي الذين دخلت قطعانهم غاباتاها المحترقة، ثم قامت بكراء نفس الغابات لأهالي آخرين بعد حرائق 1881، أي أن الشركة لم تكن تهدف لحمايَّة الغابة من الاستغلال العشوائي أو من الحرائق، بل تهدف إلى تحقيق مداخيل ماليَّة. انظر: (L'écho de Jemmapes 18/12/1884: N. 6)

[23] تركَّز مضمون القانون حول تهيئة وحقوق الاستغلال في الغابات الجزائريَّة، إساءة استخدام الغابات وكيفيَّة حمايتها، وإعادة التشجير. انظر: (Guyot 1894: 23)

حيوان، 2 فرنك لكل كومة خشب أو حمولة إنسان، في حال كان عمر الأشجار أقل من خمس سنوات، سيتمُّ تغريم المخالف بـ 3 فرنكات لكلّ شجرة بغض النظر عن حجمها، إضافةً إلى عقوبة السجن لمدة تتراوح بين ستة إلى خمسة عشر يوماً، وفي حال تم قطع أو تقشير أو تشويه الأشجار أو قطع فروعها الرئيسة سيتم معاقبة المخالفين بنفس عقوبة من يقومون بقطعها من الجذع.(Jacquot 1861: 78 – 79)

في حين اعتبرت المادة 6 من قانون 1885 [24] أيَّ استغلال لأشجار الغابة أو أيَّ رعي مضر بالغابة مخالفة من مستوى "قطع الأشجار" وأتبعتها بعقوبات مضمَّنَة في المادة 8؛ إذ يعاقب المخالف بغرامة من 20 إلى 500 فرنك ناهيك عن السجن من 6 أيام إلى 6 أشهر (GGA Bulletin Officiel 1885: 1012) ، وبنص المادة 9 مُنِع الرَّعي في الغابات التي يقل عمرها عن 6 سنوات، كما نَصَّت نفس المادَّة على تطبيق محتوى المادة 199 من القانون الغابي الفرنسي ؛ الذي نصَّ على فرض غرامة على كُل من يُضْبط قطيعه في الغابة التي يبلغ عمر أشجارها 10 سنوات أو أكثر، قدرها 1 فرنك عن كل خنزير، و2 فرنك عن كل رأس غنم، و3 فرنك عن كل فرس أو حمير (حيوان نقل)، و4 فرنك عن الماعز، و5 فرنكات عن كل رأس بقر(de Vaux et Foelix 1827 Partie 2: 666)، وبعد هذا التجريم أصبحت مداخيل الخزينة من "الغرامات" التي يدفعها الأهالي من المخالفات المسجَّلة ضِدَّهم أكثر من مداخيل استغلال الغابة في حد ذاتها (Mokdad 2018: 72).

بهدف منع الحرائق في الغابات صدر قانون 17 يوليو 1874 الذي منع الأهالي (بنص المادتين 1 و2) من إشعال النَّار داخل الغابة أو على مسافة 200 متر منها في الفترة الممتدة بين 1 يوليو و1 نوفمبر، حتى لو كان ذلك لتصنيع الفحم أو استخراج القطران، كما لا يجوز لأيّ شخصٍ خلال الفترة نفسها وفي نطاق يصل إلى أربعة كيلومترات من الكُتلِ الغابِيَّة الكُبرى إشعال النِّيران في الأشجار الجافة أو الأعشاب أو النَّباتات ما لم يحصل على إذنٍ صريحٍ من السُّلطة الإداريَّة المحليَّة، ولزيادة حمايَّة الغابات فُرِضت خدمة حراسة الغابة (مجانيَّة) على الأهالي الذين يقطنون داخل أو في محيط الغابات (GGA. Bulletin Officiel 1874: 450) وكلُّ فرد (أهلي أو أوروبي) يرفض المساهمة في خِدمة إطفاء الحرائق في الغابات التي يمارس فيها حقوق الاستغلال، ستطبَّقُ عليه العقوبات الواردة في المادة 8 (غرامات ما بين 20 – 500 فرنك) ، مع تطبيق المادة 149 من القانون الغابي الفرنسي التي أحالت عليها المادة 4 من قانون 1874 (GGA. Bulletin Officiel 1874: 451) والتي تعطي بدورها الحق لقاضي الصلح Juge de Paix في إلغاء حقوق الاستخدام لمدة عام على الأقل وخمس سنوات على الأكثر، إضافة إلى تطبيق المادة 475 من قانون العقوبات – Code Pénal الذي نصَّ على معاقبة كل رفض أو أهمل القيام بالأعمال أو تقديم المساعدة التي تم طُلِبت منهم في حالات الحوادث... الحرائق أو الكوارث الأخرى بغرامات من 6 إلى 8 فرنكات.(Jacquot 1861: 55-56) .

4-5 هجرة أهالي جوماب:

بعد سلسلة المصادرات والغرامات الماليَّة الجماعيَّة التي تعرض لها أهالي جوماب في أعقاب الحرائق وخاصَّة حرائق عام 1881، وما تلاه من انهيار للنشاط التجاري، وبعد سلبهم أهم وسيلة عيش وهي "الأرض"، ومعها ممتلكاتهم التي أحرقت، اضطرَّ سكَّان جوماب للهجرة من البلديَّة ليصبحوا تحت رحمة غيرهم من "الصعاليك – Vagabonds " ويتم استغلالهم من طرف القبائل المستَقبِلة (Ben Mahouni 1882: 14-15)، الجدول الموالي يوضح التغيُّر الدِّيموغرافي الذي طرأ على دواوير جُوماب بفعل حرائق 1881:

[24] قانون 1885 لا يتحدث إلا عن استغلال غابات الخواص، أما غير المُلَّاك فإنَّهم لا يملِكون حق دخول ولا استغلال الغابة.

تعداد سكَّان دواوير بلديَّة جوماب المختلطة سنوات 1876 [25] – 1884 [26] – 1892 [27]

الدواوير	1876	1884	1892	مساحة الأراضي المصادرة بعد حرائق 1881 بالهكتار [28]
دوَّار مزيت	1450	1601	1477	2330
دوَّار غزالة	1609	1574	1609	1970
دوَّار غجاتة	/	1566	1478	4720
دوَّار أم النحل	1615	1578	2115	1660
دوَّار بوطيب	1850	1573	2348	6450
دوَّار مليلة	/	1324	1510	6500
دوَّار واد غرارة	920	948	/	8390
قبيلة قرباس	220	238	218	1640
دوَّار عرب سكيكدة	503	444	/	3060

من مجموع الدَّواوير التسع التي تعرَّضت للمصادرات الجماعيَّة، تراجع تعداد سكَّان 7 دواوير؛ فدوَّار بوطيب الذي صُودِرت 6450 هكتارا من أراضيه، قد تراجع عدد سكَّانه من 1850 فردا عام 1876 إلى 1573 فردا عام 1884، كما تناقص سكَّان عرب سُكَيْكِدَة من 503 إلى 444 فرد، ومن 1615 فردا إلى 1578 فردا تراجع تعداد سكَّان دوَّار أم النحل.

لتحديد وجهة هجرة سكَّان جوماب، ولتقييم حجم تأثير تبعات حرائق 1881، نلجأ إلى مقارنة النمو الدِّيموغرافي لبلديَّتي جوماب والعروش المختلطتين بحكم أنهما بلديَّتان متجاورتان ومتضرِّرتان من الحرائق (Treille 1881: 20):

تعداد سكَّان بلديَّة العروش المختلطة عامي 1876 و 1884

الدوَّار	1876	1884
أولاد حبابة	1648	2256
خندق عسلة	437	537
أولاد مسعود	1290	1471
هزبرة	694	798
خرفان	1479	1910
خرازلة Kherazla	436	645

[25] (GGA. Statistique général de l'Algérie 1876 à 1878: 33)
[26] (GGA. Tableau général des Communes de l'Algérie, 1884: 74)
[27] (GGA. Tableau général des Communes de l'Algérie 1892: 188-189)
[28] (Ben Mahouni 1882: 11)

الدوَّار	1876	1884
أولاد دَرَّاج	826	1202
بني أحمد	888	980
أولاد حمزة	914	1084
الغدير	1267	1667

المصدر:

(GGA. Statistique général de l'Algérie 1876 – 1878: 33 ; GGA. Tableau général 1884: 73)

بمقارنة تعداد سكّان العروش بين 1876 و1884 يتبين أنَّ تعداد السُّكّان قد تزايد بـ 2671 فردا، خاصَّة في دوَّار أولاد حبابة الذي سجل زيادة بـ 608 أفراد، إضافة إلى دوَّارَيْ "خرفان" و "أولاد دَرَّاج" الذَيْنِ سجَّلا زيادة بـ 431 و376 فردا على التوالي، وهذا ما يقودنا إلى الاستنتاجين التاليين:

- إن التَّراجع في تعداد سكّان دواوير بلديَّة جوماب، قد قابله ارتفاع تعداد سكّان دواوير بلديَّة العروش المختلطة، أي أن العروش لم تتأثر بتبعات حرائق 1881 بالقدر الذي تأثرت به بلديَّة جوماب.
- وجهة هجرة سكّان جوماب في أعقاب حرائق 1881 كانت نحو بلديَّة "العروش" المجاورة لبلديَّة جوماب (أو قد تكون على الأقل إحدى البلديات التي استقبلت نازِحِي جوماب).

4-- الخاتمة:

- تعرَّضت جوماب لحرائق كثيرة لكنَّ أخطرها هي حرائق 1881، التي كلَّفت الأهالي مصادرة أكثر من 42 ألف هكتار، إضافة إلى غرامة جماعيَّة، وما احترق من أملاك.
- كان تأثير الحرائق على الأهالي خطيرا؛ إذ تحمَّل أهالي جوماب مسؤوليَّة حرائق الغابات، فأفرَغَت الغرامات جيوبهم، وصُودِرت آلاف الهكتارات من أراضيهم.
- اِستنزفت الشَّرِكات الغابية الأوروبية الثروة الغابيَّة طيلة فترة استغلالها، واستغلت حرائق الغابات لمضاعفة أرباحها على حساب الأهالي الجزائريين وحتى على حساب الإدارة الفرنسية، وهو ما دفَعَ بهذه الأخيرة إلى تَعوِيض سياسة "كراء الغابات للشَّركات" بسياسة الاستغلال المباشر للغابات؛ فالدولة هي التي تستغِلُّ غاباتها بنفسها منذ 1891.
- استعملت إدارة الاِحتِلال "التشريعات الغابيَّة" لا لتنظيم استغلال الغابات، بل كنصوص قانونيَّة قمعيَّة ضد أهالي جوماب كغيرهم من الجزائريين، ولصالح المستغلّين الخواص المتعهّدين.
- ارتكزت فلسفة إدارة الاِحتِلال على فكرة أن كل حريق يستوجب وجود "مُجرم" و"ساحة جريمة"، والمجرم كان دائمًا "الأهالي"؛ إذ تحمَّل أهالي جوماب تبعات حرائق الغابات خاصَّة حرائق عام 1881، في حين لم يُحَمِّل أي تقرير من تقارير اللِّجان التي شُكِّلت عقِب نشوب الحرائق المُعمِّرين الأوروبيين مسؤوليَّة أي حريق، ولم يعاقب أي مُستغِل خاص مُتعهِّد ولا شركة غابيَّة، فالقبائل الغابيَّة هي من تكبَّدت كل الغرامات والمصادرات، فالأهالي إذا هم "المُجرمون الوحيدون" في نظر إدارة الاِحتِلال، أما "المُعمِّر الأوروبي" فنسبة الخطأ عنده "صفر".
- رغم العقوبات المفروضة على الأهالي، ورغم التَّشريعات الغابيَّة التي صدرت لمنع وقوع حرائق جديدة فإن الحرائق بقيت مستمرَّة، وهو ما يؤكد أنَّ سياسة الإدارة الفرنسيَّة في التعامل معها (خاصَّة تحميل الأهالي مسؤوليتها) قد فشِلت.

- أدَّت طريقة تعامل الإدارة الفرنسيَّة مع حرائق الغابات إلى تفقيرٍ مُمَنهجٍ لأهالي بلديَّة جوماب الذين يعيشون على موارد الغابة المختلفة، فهي مصدر الرِّزق الأكبر لنحو ثلاث أرباع السُّكَّان وأهم مجال لمزاولة أنشطتهم اليوميَّة.
- لا تختلف أسباب الحرائق في جوماب عن أسباب الحرائق المعروفة؛ كالحرارة المرتفعة صيفا؛ فالكثير من الحرائق كانت في أغسطس ومنها حرائق أعوام 1861 و1862 و1863 والحرائق الكبرى عام 1881، لكن الحرارة وحدها قد لا تُشعل حريقا إلا بوجود "عامل إحتراق"كشرارات السكك الحديديَّة، أو الزُّجاج أو السَّجائر، أو إشعال الأهالي للنار في الحشائش لخلق المراعي، لكن الجديد والخطير في الأمر هو تحميل الإدارة الفرنسية الأهالي مسؤوليَّة الحرائق.
- رغم سكوت الغالبيَّة العُظمى من الكتابات التَّاريخيَّة الفرنسيَّة المعاصرة للظاهرة ومنها التقارير الإداريَّة، عن دور المستغلِّين الخواص المتعهِّدين في الحرائق، إلا أن دورهم غير المباشر في الحرائق لا شَكَّ فيه؛ إذ لم يَحترِم المُستغلُّون الأوروبيون بُنُود دفاتر الشُّروط التي تُلزِمُهُم بِبِناء الخنادق، وإنشاء فواصل بين مختلف أجزاء الغابة لمنع انتشار الحرائق، أمَّا اشعال النار بشكل مباشر فإن المصادر وحتى التي حمَّلتهم المسؤوليَّة لم تُشِر إليه ولو بالإيحاء، لكنَّه يبقى واردا.
- تعتبر حرائق الغابات الكبرى نتيجة للاحتلال الفرنسي في الجزائر، وسيطرته على الغابات وحرمان الأهالي من استغلالها، فأوَّل حريق كبير كان في 1865، وهي فترة تمكُّن الجيش الفرنسي من إحكام السيطرة على التِّل، وتراجع المقاومات الشعبيَّة المسلَّحة، وإذا سلَّمنا بأنَّ بعض الحرائق قد اندلعت أو انتشرت بفعل الأهالي فإن هذا العمل يعتبر مقاومة عنِيفة شرعيَّة وردُّ فعل ضد سياسة الاحتِلَال التي حرمت الأهالي من حقوق استثمار الغابات.

Forest Fires and their Effects on Rural Algerian Society between 1860 and 1881. The Region of Jemmapes (Azzaba) as a Model

Khalid Abdennour ibn achene [1]✉, ***Khamissa Meddour*** [2]

ABSTRACT

Comprehending the importance of the forestry sector in Algeria at the onset of colonization, the French colonial administration undertook its organization and control, particularly after the intense series of forest fires that affected the forested region. This was notable in the mixed municipality of Jemmapes during the period 1860-1892, causing significant losses that greatly impacted the French administration and the primary Algerian pastoral tribes that heavily relied on forest resources for their daily activities. The objective of this research paper is to identify the series of forest fires in the mixed municipality of "Jemmapes" by studying their main causes and their effects on the local population. The aim is to uncover the policy of the French colonial administration in dealing with the issue of forest fires in Algeria, using the municipality of "Jemmapes" as a model. This will be accomplished through the examination of available archival source material and publications from the General Government in Algeria.

Keywords: *Forest Fires, Jemmapes, Algeria, Forest Legislation*.

[1] A PhD Student / Department of History, Humanities and Social Sciences Faculty, The University of 8 Mai 1945 Guelma, Algeria,
✉ Corresponding author: abdennour.khalid@univ-guelma.dz
[2] Department of History, Humanities and Social Sciences Faculty, The University of 8 Mai 1945 Guelma, Algeria, Meddour.khemissa@univ-guelma.dz
Received on 23/2/2024 and accepted for publication on 13/5/2024.

المصادر والمراجع العربية

بوعزيز، حنان وهواري، مختار (2022)؛ *"التّشريع الفرنسي لعقوبة الغرامة الجماعية النّاجمة عن حرائق غابات مقاطعة قسنطينة 1877 – 1882"*. مجلة رفوف، جامعة أدرار، الجزائر، مج 10، ع 2، 526-553.

رمّاش، عبد الفتّاح (2013)؛ التشريعات الغابية الإستعمارية وانعكاساها على الاقتصاد المعيشي لسكان الريف القسنطيني فيما بين (1838 – 1914). رسالة مقدمة لنيل درجة الماجيستر، قِسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، جامعة قسنطينة 2، الجزائر.

صالحي، توفيق (2009)؛ *المجتمع والعمران في مدينة سكيكدة خلال الحقبة الكولونياليّة 1838 – 1962*. رسالة مقدمة لنيل درجة الماجيستر، قِسم التاريخ والآثار، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر.

عربي، فَلاح محمد (2023)؛ *المنظومة القانونيّة الغابيّة وأثرها في الريف الجزائري 1870-1945*. أطروحة غير منشورة لنيل درجة الدكتوراه، قسم العلوم الإنسانية، كليّة العلوم الانسانيّة والاجتماعيّة، جامعة مصطفى سطمبولي معسكر، الجزائر.

عربي، فَلاَّح محمد ولحسن، جاكر (2022)؛ "حرائق الغابات وانعكاساتها على المجتمع الريفي بالإقليم القسنطيني – حرائق 1881 نموذجاً". مجلة النَّاصريَّة للدِّراسات التاريخيَّة والاجتماعيَّة، جامعة مُعَسكر، الجزائر، مج 13، ع 1، 217 – 243.

لمّام، موسى، (2017)؛ "الغابات الجزائريَّة في منظور المشروع الاستعماري الفرنسي خلال القرن 19". *مجلة النَّاصريَّة للدراسات الاجتماعيَّة والتاريخيَّة*، جامعة مُعَسكر، الجزائر، مج 8، ع 1، 257-282.

هبهوب، نوال (2006)؛ *التنظيم المجالي حول المدن الصغرى لولاية سكيكدة حالة مدن عزابة، الحروش، والقل*. رسالة ماجيستر غير منشورة، قسم التَّهيئة العُمرانية، كلّيَة علوم الأرض والجغرافيا والتَّهيئة العمرانية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر.

REFERENCES

Accardo, F. (1892) ; *Tableau général des communes de plein exercice, mixtes et indigènes des trois provinces*, Alger: Imprimerie Pierre Fontana.

Ageron, Charles-Robert (2005); *De l'Algérie française à l'Algérie algérienne*, Paris: Les Editions Bouchene.

Ageron, Charles-Robert (2010); *Les algériens musulmans et la France 1871-1919*, Tom1, edif 2000, Algérie.

Archive Nationale Algérienne. Fond 12 E: Eaux et Forêts, Boite: 1415: Influences Des Forêts.

ANA. Fonds 12E: Eaux et Forêts, Boite: 1415: Note sur les concessions des forêts du chêne-liège.

Anonyme (1903); *Dictionnaire des communes de l'Algérie, villes, villages, hameaux, douars, postes militaires, bordjs, oasis, caravansérails, mines, carrières, sources thermales et minérales, comprenant en outre les villes, villages, oasis du Touat, du Gourara, du Tidikelt et de la vallée de l'Oued-Saoura*, Alger: Pierre Fontana imprimerie éditeur.

Archive de la Wilaya de Constantine. Boite I-R, Répertoires numérique des Archives communales, Notices concernant les Communes du Département de Constantine, Répertoires des Biens communaux.

'Arabī, Falāḥ Muḥammad (2023); *The Forestry Legal System and Its Impact on the Algerian Countryside 1870-1945*. Unpublished dissertation for a PhD., Department of Humanities, Faculty of Humanities and Social Sciences, Mustapha Stambouli University, Mascara, Algeria.

'Arbī, Falāḥ Muḥammad and djaker, Laḥasan (2022); "The repercussions of the forest fires on the rural community in the constantinian province -1881 fires as a model". *Magallat al-Naciriya lil-Dirasāt al-Tārīkhīyah wa-al-Igtimā'īyah*, Algeria, vol. 13, no. 1, Pp. 217-243.

Ben mahouni, Ali ben belkassem (1882) ; *Vérités sur les Incendies de 1881 Le Séquestre Et Ses Conséquences, Quelques mots sur les prétentions des sociétés forestières*, Algérie: Imprimerie nouvelle.

Bibliothèque Nationale Française: www.Gallica.bnf.fr

Blan, Paul (1874); La Vie du Colon en Algérie, Imprimerie de la Vigie algérienne perrouillat, Alger : Imprimerie de la Vigie Algérienne.

Bouaziz1, Hanane and Houari, Mokhtar (2022); "French Legislation for the Collective Fine Resulting from the Forest Fires of the Province of Constantine (1877-1882)". *Rufuf Magazine*, vol. 10, Nu. 2, Pp. 526-553.

Budin, Jacques (2017); *Colonisation Acculturation et Résistances:la Région de Bone de 1832-1914*, Thèse présentée pour obtenir le grade universitaire de docteur en Histoire, Instituts d'études politique d'Aix en Provence, cherpa, France.

de Vaux, Charles et Foelix, J. (1827); *Code forestier Annoté*, seconde Partie, L'Huillier éditeur, Paris: Hachette Livre BNF.

Fillias, Achilles (1862); *État actuel de l'Algérie: Géographie Physique, Divisions Naturelles, Divisions Culturales, Produits, Zoologie, Populations, mœurs et Coutumes, Commerce et industrie, Administration, Dictionnaire Géographique et historique de toutes les localités*, Alger: Typographie Duclaux.

Guillon, Charles (1880); *Annuaire Générale de l'Algérie*, Alger: Imprimerie V. Peeze et C.

Guyot, Ch. (1894); *Code de La Législation Forestière*, Paris: Rotschild éditeur.

Habhub, Nawāl (2006); *al-Tanẓīm al-Magālī ḥawl al-Mudun al-Ṣughrā li-Wilāyat Sikikdah ḥālat Mudun ʻAzābah, al-Ḥurush, wa-al-Qul*. Unpulished Ma. thesis, Qism al-Tahi'ah al-ʻImrānīyah, Department of Urban Planning, Faculty of Earth Sciences, Geography, and Urban Planning, University of Mentouri Constantine, Algeria

Jacquot, Charles (1861); *Les Codes de la Législation Forestière*, Paris: Typographie Hennuyer.

MGGA. (1866) ; *Mesures à apprendre à L'occasion des incendies de Forêts*, Typographie Bastide, Alger.

GGA. (1876) *Exposé de la situation de l'Algérie* 1876, Imprimerie de l'Association ouvrière, Alger.

GGA. (1879) ; Statistique *général de l'Algérie 1876 à 1878*, Imprimerie Nationale, Paris.

GGA. (1881) ; *Etat actuel de l'Algérie 1881*, Imprimerie Administrative Gossojo, Algérie.

GGA. (1885) ; *Bulletin Officiel du Gouvernement général de l'Algérie* 1884, imprimerie de l'Association Ouvrière p. Fontana.

GGA. (1886) ; *Bulletin Officiel du Gouvernement général de l'Algérie 1885*, imprimerie de l'Association Ouvrière p. Fontana, Alger.

GGA. (Janvier 1875) ; *Exposé de la Situation de L'Algérie* 1875, Par Chanzy, Antoine-Eugène-Alfred, Imprimerie de La Ville.

GGA. (1889) ; Statistique général de l'Algérie 1885 – 1886 – 1887, Imprimerie Typographique A, Bouyer, Alger.

GGA. (1892) ; *Tableau général des Communes de l'Algérie 1892*, Imprimerie Pierre Fontana et compagnie, Algérie.

GGA. (1894) ; *Le Chêne-liège, Notice sur les forêts domaniales de l'Algérie*, Giralt imprimeur du gouvernement général, Alger.

Gouvernement Général de l'Algérie (1884); *Tableau général des Communes de plein exercice, mixtes et indigènes des trois provinces*(*territoire civil et territoire militaire) : avec indication du chiffre de la population et de la superficie*, Alger: Imprimerie Fontana.

Gravius, Georges. (1866); *Les Incendies de forêts en Algérie, leurs causes vraies et leurs remèdes: Quelques considérations générales sur la colonie / par Georges Gravius*, Algérie : Louis Marle Libraire.

Limam, Mousā (2017); " al-Ghabāt al-Jazairīyah fī Manẓūr al-Mashrou' al-Isti'mārī al-Faransī khilal al-Qarn 19 ». *Magallat al-Naciriya lil-Dirasāt al-Igtimā'īyah wa-al-Tārīkhīyah*, Algeria, vol. 8, no. 1, Pp. 257-281.

L'écho de Jemmapes. Première année (13/11/1884); N.1.

L'écho de Jemmapes. Première année (20/11/1884); N.2.

L'écho de Jemmapes. Première année (27/11/1884); N.3.

L'écho de Jemmapes, Première année (4/12/1884); N. 4.

L'écho de Jemmapes, Première année (11/12/1884); N. 5.

L'écho de Jemmapes, Première année (18/12/1884); N. 6.

L'écho de Jemmapes, Deuxième année (19/3/1885); N. 21.

Lefebvre, Henri (1900); *Les Forets de l'Algérie*, Alger: Giralt imprimeur photograveur.

Marc, M. (1916); *Les incendies de forêt en Algérie Notes sur les Forets de l'Algérie*, Alger: Typographie Adolph Jourdan imprimeur libraire éditeur.

Mercier, Ernest (1883); *L'Algérie et les Questions Algériennes*, Paris: Challamel Ainé, Éditeur.

Mokdad, Soraya (2018); *La pauvreté rurale en Algérie: formes, causes et effets des politiques de lutte contre la pauvreté, Cas de deux communes, Sidi Sémiane et Menaceur (wilaya de Tipaza*), Thèse pour obtenir le Grade de Docteur, Université de Montpellier, France.

Mullié, Charles (N./D.) ; *Biographie des célébrités militaires des armées de terre et de mer de 1789 à 1850*, Paris: Imprimerie de Poignavant et Comp éditeurs.

Nouschi, André (1959); "Notes sur la vie traditionnelle des populations forestières Algériennes". *Annales de Géographie*, vol. 68, no. 370, Pp. : 525- 535.

Rammash, 'Abd al-Fattāḥ (2013); *Colonial Forest Legislation and its Impact on the Living Economy of the Inhabitants of Rural Constantine between (1838-1914)*. Unpulished Ma. thesis, Department of History, Faculty of Humanities and Social Sciences, University of Constantine 2, Algeria.

Ṣālihī, Tawfīq (2009); *Resume de la These Magisere en Français : Société et urbanisme à Skkda*. Unpulished Ma. thesis, Department of History and Archaeology, Faculty of Humanities and Social Sciences, University of Mentouri Constantine, Algeria.

Tassy, M. (1872) ; *Service forestier de l'Algérie*. Rapport au gouverneur général, Paris: Typographie A. Hennuyer, rue Darce.

Thibault, R. (1866); *Des Incendies de forêts en Algérie de leurs causes et des moyens préventifs et défensifs à leur opposer*, Constantine: Librairie guende.

Treille, M. (1881); *incendie des Forêts du Département de Constantine, Rapport de M, Treille*, Conseil général (Constantine): Typographie R. Arnolet, AD. Abraham successeur, Constantine.